

عمال كتان طنطا ينفون تنازلهم عن قضيتهم

إضراب عمال غزل المحلة بعد تراجع الإدارة عن وعدها



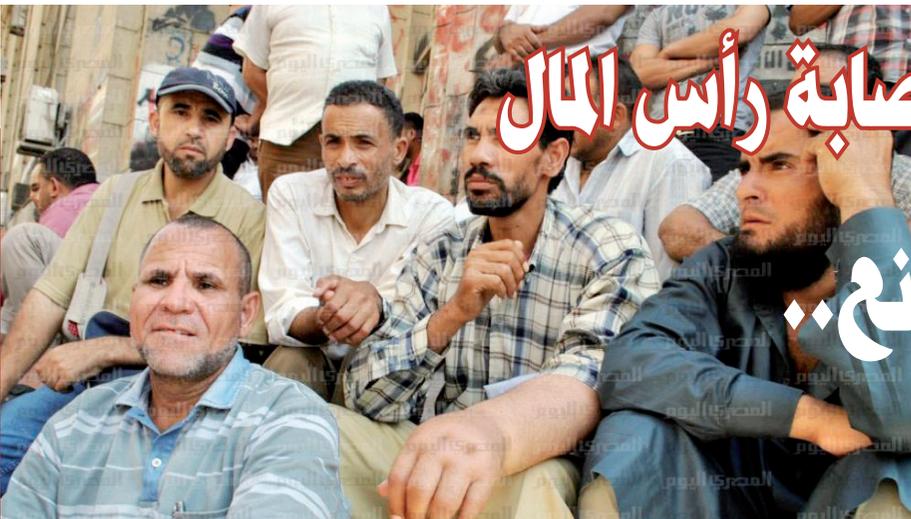
كلام صناعية



رجعت ريما لعاداتها القديمة

هجوم مسلح على عمال السويس للأسمنت المضربين

وقوات الأمن تعتدى على عمال سنيطار للبتروال المعتصمين

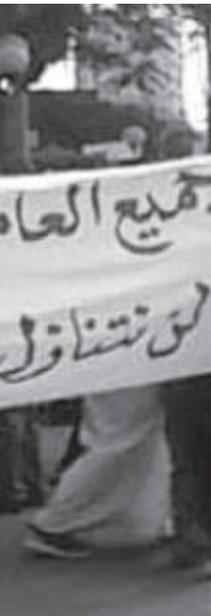


المصانع للعمال.. مش لعصابة رأس المال

التشغيل الذاتي للمصانع..

تجارب عالمية ومحلية

للمطالبة بصرف باقى نسبة الأرباح إضراب عمال غزل المحلة بعد تراجع الإدارة



لمدة يوم كاملا نظم عمال شركة غزل المحلة يوما احتجاجيا في ٢٦ أغسطس، بدأ في الصباح حيث نظم أكثر من ٣٠٠ عاملا وعاملة من عمال الشركة وقمة احتجاجية أمام مقر إدارة الشركة مع الإعلان عن بدء إضراب جزئي في أقسام الشركة، مطالبين بصرف ٤٥ يوما نسبة الأرباح التي كان متفقا على صرفها عقب أجازة عيد الفطر الماضي، ومطالبين أيضا بالتسوية الوظيفية للعمال الذين حصلوا على مؤهلات دراسية أثناء الخدمة.. وإقالة فؤاد عبد العليم حسان رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج. هدد العمال بالدخول في إضراب عام مع دخول الوردية المسائية إذا لم تستجب الشركة القابضة بوعودها وتحقيق مطالب العمال.

كان عمال الشركة البالغ عددهم ٢٢ ألف عاملا وعاملة قد اضرَبوا عن العمل في ١ أغسطس قبل أجازة عيد الفطر المبارك، للمطالبة بصرف ثلاثة اشهر من الأرباح السنوية والتي كان مقررا صرفها بواقع شهر ونصف قبل شهر رمضان

قوات الأمن تعتدى على عمال سينطار للبتروول المعتصمين

قامت ظهر يوم ١٨ أغسطس قوة من مباحث قسم شرطة راس غارب بالاعتداء على عمال شركة سينطار للبتروول المعتصمين داخل مقر الشركة والقبض على عدد من قيادات العمال وإحالتهم للنيابة للتحقيق معهم بتهمة الإضراب وتعطيل العمل ..

كان عمال الشركة قد أعلنوا إضرابهم عن العمل منذ ثلاثة أيام للمطالبة بتثبيت العمالة المؤقتة التي وعدت بتثبيتها إدارة الشركة، معلنين عدم فض إضرابهم إلا بعد تحقيق مطالبهم، إلا أن العمال فوجئوا بقوات الأمن تهاجم إضرابهم مدعين منع العمال لإدارة الشركة من الدخول وهو ما نفاه عمال الشركة، مطالبين بسرعة الإفراج عن زملائهم المقبوض عليهم قبل فض إضرابهم والجلوس إلى مائدة المفاوضات.

هذا وقد أصدرت الدار بيانا أعلنت فيه عن تضامنها مع مطالب عمال شركة سينطار للبتروول مطالبة بالإفراج الفوري عن العمال الذين تم القبض عليهم لمجرد إنهم مارسوا حقهم المشروع في الإضراب للمطالبة بحقوقهم وحقوق زملائهم .. كما ناشدت الدار كافة القوى الحية والديمقراطية في المجتمع المصري لسرعة التضامن مع مطالب عمال الشركة المشروعة.

إيقاف سبعة من عمال فيليكس بي فيلمز بأكتوبر



وبعد المفاوضات أقر وفد الوزارة جدولاً زمنياً لتنفيذ المطالب التي أقرها بمشروعيتها، ورفضت إدارة الشركة التوقيع عليه، وبعد عود وفد القوى العاملة للعمال بتحقيق مطالبهم علق العمال إضرابهم وتم تشغيل الماكينات في الثلاثة مصانع التابعة للشركة، وبعد شهر من التشغيل فوجئ بعض العمال بتحويلهم للتحقيق أمام المستشار القانوني للشركة بدون حضور أي ممثل من القوى العاملة ولم تصل التحقيقات لأي نتائج.

فوجئ ٧ من العاملين بمصنع "فليكس بي فيلمز" بالسادس من أكتوبر، يوم السبت ٢٤ أغسطس، بإخطارات من قبل الإدارة بالإيقاف عن العمل لحين انتهاء التحقيقات معهم على خلفية تنظيمهم إضراباً في ٢٨ فبراير الماضي، وإرجاء التحقيق مع أربعة آخرين، بسبب تخوف الإدارة من تعطل الإنتاج على أحد الخطوط نتيجة إيقافهم.

حيث أدى ذلك إلى استياء العاملين بالمصنع، وقرروا التضامن مع زملائهم والضغط على الإدارة لحين عودة زملائهم وتحقيق مطالبهم المشروعة.

وقال حسن أبو جودة، أحد عمال المصنع: إن عمال المصنع اضرَبوا عن العمل يوم الخميس ٢٨ فبراير بعد اكتشافهم كذب وعود الإدارة بشأن تعديل الأجور بزيادة سنوية عادلة توازي ارتفاع الأسعار وحجم الإنتاج، وبعد تحذيرهم للإدارة مسبقاً بتعليق منشور على لوحة إعلانات المصنع بمطالبهم بصرف بدل وردية، وبدل مخاطر، وتوفير سيارة دائمة بالمصنع لحالات الطوارئ، وتعديل رواتب العاملين بعد أدنى للأجر ١٧٥٠ جنيهاً، وإعادة النظر في عقود العمل الخاصة بالعمال لتتوافق مع قانون العمل.

وأضاف حسن أنه أثناء الإضراب حضر وفد ممثل عن وزارة القوى العاملة آنذاك للوساطة بين العاملين والإدارة،

مطالب عمال شركة غزل المحلة المشروعة، مؤكدة على أن عمال الشركة قد فضوا إضرابهم الأخير في ١ أغسطس الماضى لتخوفهم من استغلال إضرابهم فى الصراع السياسى الذى يدور على الساحة المصرية، حيث أعلنوا وقتها تكذيبهم لما ادعته جماعة الإخوان المسلمين من أن إضرابهم كان اعتراضا على عزل الرئيس محمد مرسى، واثقين من أن الشركة القابضة ستفى بوعدها بصرف الأرباح المتأخرة عقب إجازة عيد الفطر، وهو ما لم يحدث مما يثير الكثير من علامات الاستفهام حول تصرفات رئيس الشركة القابضة الذى يطالب العمال بإقالته، كما أشار البيان إلى أن عمال مصر وفى القلب منهم عمال غزل المحلة هم من حسموا ثورة التصحيح الثانية التى أطاحت بالرئيس المعزول محمد مرسى، وهم أيضا من أطاحوا بنظام المخلوع مبارك فى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فلا يعقل إن يتم تركهم فريسة لأذنان النظام الإخوانى الذين ما زالوا يعتلون مناصبهم فى الشركات القابضة ومجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام، فيختلقون الأزمات لتوظيفها فى الصراع السياسى ..

هذا وقد انتهى العمال إضرابهم صباح اليوم التالى عقب اتفاقهم مع الحاكم العسكرى على صرف باقى نسبة الأرباح فى خلال أسبوع والعمل على دراسة باقى مطالب العمال.

ومثلهم قبل عيد الفطر المبارك، مطالبين أيضا بإقالة المحاسب "إبراهيم بدير"، المفوض العام للشركة، متهمين إياه بالتواطؤ مع رئيس الشركة القابضة على حساب العمال ومصالحهم، مؤكدين إنهم لا يستبعدون تعمد تأخير صرف مستحقات العمال بهدف استغلالهم فى الصراع السياسى الدائر الآن، خاصة وان علاقات المفوض العام ورئيس الشركة القابضة مع النظام الاخوانى علاقات وطيدة.. وقد انتهى عمال الشركة إضرابهم وقتها بعد الاتفاق على صرف ٤٥ يوما قبل عيد الفطر، مع الوعد بصرف باقى نسبة الأرباح عقب إجازة عيد الفطر، مع تكوين لجنة من العمال لدراسة باقى مطالب العمال.. وهو ما لم يتم حتى الآن.

بعد مفاوضات استمرت لأكثر من ساعتين مع الحاكم العسكرى، أعلن عمال الشركة إضرابهم الشامل عن العمل، حيث قرر العمال الدخول فى إضراب كامل مع دخول وردية الساعة الرابعة عصرا التى رفض عملها بالكامل العمل، خاصة بعد دخول دبابه عسكرية إلى مقر الشركة بدعوى حماية محطة الكهرباء، وهو ما اعتبره العمال استفزازا لهم بهدف إرهابهم لفض اعتصامهم..

هذا وقد أصدرت دار الخدمات النقابية والعمالية بيانا أعلنت فيه عن تضامنها مع

عن وعدها



وقف صرف رواتب عمال رى وكراكات الزعفران

أكد عيد راغب عضو جمعية الزعفران غرب، أن العاملين على ماكينات الرى والكراكات، لم يستلموا رواتبهم وأن مدير منطقة إصلاح زراعة "بيلا" ورئيس الحسابات يرفضون صرف رواتب العمال.. وأضاف "راغب" أن سبب عدم صرف رواتب العمال، لأننا كأعضاء جمعيات زراعية رفضنا المنشور ٦/٨، والخاص بتحصيل ١٢٪ فوائد على ديون الفلاح التى تم إقرارها منذ أيام الرئيس السابق، وحررنا محضرا يوم ١٧ أغسطس الحالى اعتراضا على المنشور ٦/٨ الخاص بالفائدة، مما دفع مدير المنطقة، ورئيس الحسابات وقف صرف رواتب العمال. وأشار "راغب" أن العمال لهم مستحقات مالية، كما أن لهم تأمينات ومعاشات حتى أن الكراكة تعطلت ورفضوا إصلاحها، بالرغم من أن لها وديعة بمليون و١٠٠ ألف جنيه تم إيداعها فى ٢٠ يونيو ٢٠١٢، وتم إصلاحها بـ ٢٠ ألف جنيه لتعمل ألف ساعة، واشتغلت ٦٦٠ ساعة فقط، وتعطلت، ورفض مدير منطقة إصلاح زراعة "بيلا" ورئيس الحسابات إصلاحها مرة أخرى لتتوقف الأعمال الكراكات تماما.

مظاهرة لعمال غزل ونسيج شبين الكوم



الشركة لصرف الحوافز والبدلات المقررة لهم، هذا بالإضافة لشكوى العمال من عدم توريد الكثير من الخامات المطلوبة لعملية التصنيع. وكان وفد من عمال الشركة، قد توجه سابقا للقاء المهندس فؤاد عبد العليم رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج، لعرض مطالبهم المشروعة ولم يتم الاستجابة لها، كما توجه وفد آخر للقاء اللواء سعيد أبو حمد مدير أمن المنوفية والقائم بأعمال محافظ الإقليم، ولم يتم الاستجابة له حتى الآن.

تظاهر يوم السبت ٢٤ أغسطس المئات من عمال شركة مصر للغزل والنسيج بمدينة شبين الكوم، أمام مبنى الديوان العام لمحافظة المنوفية، لمطالبة المسؤولين عن المحافظة بالتدخل لحل أزمة المرتبات التى لم يحصلوا عليها منذ شهرين، مطالبين بضرورة صرف المستحقات الخاصة بهم .

حيث قام العمال باستقلال ٤ أتوبيسات للتوجه لمقر المحافظة للقاء المسؤولين بها، لعرض مطالبهم التى تضمنت عدم صرف الرواتب المتأخرة وتجاهل إدارة

هجوم مسلح على عمال السويس للأسمنت المضربين وقوات الجيش تدهم منازل العمال وتلقى القبض على أحدهم



بالقوانين والمواثيق الدولية التي تكفل للعمال حقهم في الإضراب والمطالبة بحقوقهم المشروعة، كما تبدي الدار استغرابها من إعلان الدولة بكافة مؤسساتها الحرب على الإرهاب ومحاربة عمليات تسليح الشارع المصري، وفي الوقت نفسه تسمح لأكثر من ٤٠ من بلطجية صاحب العمل من العرب بمداومة المصنع بالسلاح الآلى لإرهاب العمال ومحاوله إجبارهم على فض اعتصامهم!! كما طالبت الدار كافة القوى الحية والديمقراطية في المجتمع المصري بسرعة التضامن مع مطالب عمال شركة السويس للأسمنت المشروعة.

يوما، وصرف راتب شهر يوليو كاملا مع تنازل إدارة الشركة عن وقف العمال، إلا أن الإدارة لم تلتزم بذلك وأكدت على أنها لن تصرف سوى خمسة أيام حوافر لشهر يونيو ووقف صرف راتب شهر أغسطس بحجة امتناع العمال عن العمل واستمرت الملاحقات الأمنية للعمال الموقوفين والتي كان آخرها ما حدث مع العامل محمد إبراهيم.

هذا وقد أصدرت دار الخدمات النقابية والعمالية بيانا أعلنت فيه عن تضامنها مع مطالب عمال السويس للأسمنت المشروعة، وحذرت من استغلال رجال الأعمال للوضع السياسى المرتبك فى مصر وضرب عرض الحائط

قامت فجر يوم ٢١ أغسطس الجارى قوات الأمن بمداومة منازل أربعة عمال من عمال شركة السويس للأسمنت المضربين عن العمل منذ ثلاثة أسابيع، بدعوى تحريضهم العمال على الإضراب، واللقاء القبض على "محمد إبراهيم" أحد العاملين الذى تمت إحالته للنيابة، الأمر الذى دفع العمال إلى تنظيم وقفة احتجاجية أمام بوابات المصنع مطالبين بالإفراج عن زميلهم ووقف الملاحقات الأمنية لباقي زملائهم التى تتهمهم إدارة المصنع بتحريض العمال على الإضراب.

يذكر انه قد قامت يوم الاثنين ١٢ أغسطس قوات الجيش الثالث، بالاعتداء على عمال الشركة المضربين، وألقت قوات الأمن القبض على اثنين من القيادات العمالية بالشركة "على رءوف عبد الخالق" و"عمر محمد يوسف" من أمام بوابة المصنع نتيجة البلاغات المقدمة من إدارة الشركة، وتتهمهم فيها بتحريض العاملين ضد إدارة الشركة، حيث أخلت النيابة سبيلهم بكفالة مالية قدرها ٥٠٠ جنيه لكل منهم!!

كان مدير المصنع رفيق الضو "لبنانى الجنسية" قد قام يوم ٢٢ يوليو الماضى بوقف ١٢ عاملا من القيادات العمالية بالمصنع عن العمل، ومنعهم من الدخول بقوة مسلحة من البوابة مما دفع زملائهم بالمصنع إلى إعلان الإضراب وإيقاف العمل بكافة المصانع احتجاجا على هذا التصرف مطالبين بعودة زملائهم.

وطوال الأسبوع الماضى جرت مفاوضات توصل فيها العمال مع الإدارة على صرف حوافر شهر يونيو بواقع ١٦

الوزير ينهى أزمة إداريو تعليم الغربية والمالية ترفض



كان الإداريين بمديرية التربية والتعليم بالغربية قد نظموا اعتصامًا مفتوحًا وإضرابًا عن العمل، احتجاجًا على قرار خصم ٨٠ يومًا من مكافأة الامتحانات مما أدى لحرمان جميع العاملين بالتربية والتعليم فى الإدارات العشر من صرف مكافأة الامتحانات للمعلمين حتى تاريخه.

وأضافت محدثتنا : وكيل وزارة المالية بالغربية قام بسحب جميع المراقبين الماليين والوكلاء الماليين من الإدارات التعليمية العشر بالغربية، وهو ما يعنى تأخر صرف المرتبات والمستحقات، ووقف تام للعمل فى المديرية حسابيا، ونضطر للتواصل معهم هاتفيا أو التواصل معهم فى المديرية، وأصبحنا لا ندرى مكان تواجدهم.

حيث خاطب وزير المالية بخصوص أزمة الإداريين وتم مخاطبة وزير المالية مع وزير التربية والتعليم بتأجيل الخصم، ولكن وكيل وزارة المالية رفض، وأضاف خضر أن هناك فتوى إدارية بمجلس الدولة، أكدت أن مكافأة الامتحانات، تعتبر أجر إضافي وليست من الحوافر.

وافق وزير التربية والتعليم على حل أزمة الإداريين بمديرية الغربية بقرار رسمى من مجلس الوزراء يتضمن إرجاء استرداد المبالغ التى صرفت لهم ببعض مديريات التربية والتعليم لمدة ستة أشهر أخرى دون وجه حق، على أن تبدأ مديريات التربية والتعليم فى استرداد تلك المبالغ اعتبارًا من شهر يناير القادم على أربعة وعشرين شهرًا أو الخروج على المعاش أيهما أقرب وهو ما رفضه وكيل وزارة المالية فى الغربية.

وكانت الأزمة قد تفاقت بعد عدم وصول الطرفين إلى حلول، وما زال العاملون بالتربية والتعليم بالغربية لم يتقاضوا المكافآت الخاصة منذ نهاية يونيو الماضى. أكدت فاطمة خضر وكيل وزارة التربية والتعليم بالغربية، أن هناك جهودا مبذولة مع مصطفى حسنين وكيل وزارة المالية بالغربية ولكنها باءت بالفشل، حتى بعد الخطاب الرسمى من وزير التربية والتعليم،



عمال العاشر يطالبون بطرق بديلة

حالة من الغضب والاستياء تسيطر على الآلاف من عمال العاشر من رمضان، وكذلك المواطنون بسبب المعاناة لعدم توفير طريق ملائم بديلا عن كوبرى بردين الذى يربط الزقازيق بمدينة بلبيس والعاشر والقاهرة، الذى تم إغلاقه بعد تصدعه وتهديده بالانهيار.

حيث شكوا العمال أن الأتوبيسات والميكروباصات التى تنقلهم لمقر عملهم تضطر لاتخاذ الطرق الزراعية الترابية بدلا من المرور على الطريق الذى هو ضيق جدا، ويتوقف كل نصف ساعة بسبب غلق المزلتان لمرور قطارات مما يتسبب فى اختناقات مرورية وتكدس للسيارات، مطالبين برصف الطرف الفرعية وتنظيم المرور بطريق بردين لحل الأزمة.

عمال كتان طنطا ينفون تنازلهم عن قضيتهم



ما وصفه بالموقف المشرف للسعودية تجاه مصر. وأضاف عثمان أن الفخرانى ليس من حقه التنازل عن القضية لأنه ليس الوحيد الذى قام بتحريك الدعوى بل أنه دخل انضمامى مع العمال، قائلا "للأسف اتضح بعد ذلك أنه مجرد شو إعلامى على حساب العمال الغلابة". وكانت المحكمة الإدارية العليا قد قررت حجز الطعن المقدم من الحكومة ضد قرار القضاء الإدارى ببطلان بيع الشركة للمستثمر السعودى للحكم وذلك بجلسة ٢٨ سبتمبر.

أثارت تصريحات حمدى الفخرانى بشأن تنازله عن القضية المرفوعة ضد الحكومة والمستثمر السعودى عبد الإله الكعكى والى يطالب فيها العمال بعودة الشركة للقطاع العام وبتلانى بيع الشركة للمستثمر السعودى، استياء العاملين بالشركة والذين نفوا تنازلهم عن القضية معتبرين أن تصريحات الفخرانى فى إطار الشو الإعلامى. وقال جمال عثمان، القيادى العمالى بالشركة، أنه فوجئ بالمهندس حمدى الفخرانى يعلن عبر وسائل الإعلام عن تنازله عن القضية المرفوعة ضد المستثمر السعودى ردا على

اعتصام عمال بهنا بخليج السويس

داخل مصنع حديد عز بالعين بخليج السويس، حيث تعمل فى تفتيح الخرقة وعمل اللوادر والنقل، ومنهم من قضى فى الشركة ١١ عاما، مضيفا أن مدير عام الشركة قال إن الشركة لن تجدد للعمال، مؤكدا أنه عندما طالبنا بمستحققاتنا المالية رفضت الإدارة صرف هذه المستحققات.

بدأ يوم ٢٦ أغسطس أكثر من ٢٥٠ عاملا بشركة "بهنا" الهندسية الدولية العاملة داخل شركة حديد عز بخليج السويس فى اعتصام مفتوح بسبب عدم التجديد لهم وتصفييتهم ورفض الشركة صرف مستحققاتهم.. وقال محمد تحريرى رئيس اللجنة النقابية للعاملين المعتصمين، إن الشركة تعمل كشركة خدمات

عمال جامعة الزقازيق يطالبون بتطهير الجامعة من الإخوان

التعيينات الإخوانية التى تمت فترة حكم المعزول ونماها الدكتور محمد عبد العال رئيس الجامعة الإخوانى المستقيل.

وأدان العاملون بالجامعة أعضاء جماعة الإخوان واتهموهم بأنهم تسببوا فى وقف مسيرة التنمية ودفع الاقتصاد بمصرنا الحبيبة بترك أعمالهم والذهاب للاعتصامات فى رابعة العدوية وميدان النهضة، وندد الجميع بجماعات الإرهاب التى لوثت أيديها بدماء أبناءنا الأبرياء.

تصدر الإشارة إلى أن الدكتور أشرف الشيحى قرر صرف مبلغ ١٠٠ جنيه للعاملين كانوا يتقاضونها فى شهر رمضان كل عام كبدل إفطار وحرهم من صرفها الدكتور محمد عبد العال رئيس الجامعة الإخوانى المستقيل هذا العام واعد بإفطار جماعى لأعضاء الجامعة دون أن يدعو باقى العاملين بالجامعة مما أثار غضب الجميع بالجامعة.



التعليم العالى على استجابته لجموع العاملين وهيئة التدريس بالجامعة وتعيين الدكتور اشرف الشيحى رئيسا للجامعة ونطالب باستمراره فى منصبه.

وأضاف أن العاملين يطالبون بإلغاء

من جانب آخر نظم العاملون يوم ٢٥ أغسطس وقفة أمام مبنى رئاسة الجامعة، لتأييد الدكتور أشرف الشيحى رئيس الجامعة ومطالبته بنقل كل القيادات الإخوانية. وقال احد العاملين إننا نقف لشكر وزير

قدم العاملون بجامعة الزقازيق، مذكرة للدكتور أشرف الشيحى، رئيس الجامعة، بها طلبات سموها "واجبة التنفيذ" .. قال "أحمد الشيحى"، نائب رئيس نقابة العاملين بالجامعة، إن العاملين نظموا وقفة واختاروا وفدا للملاقة رئيس الجامعة لمناقشة طلباتهم، وتسليمه مذكرة بمطالب مهمة جدا بالنسبة لهم.

وكان أول هذه الطلبات، إلغاء جميع التعاقبات والتعيينات التى تمت فى فترة حكم المعزول (مرسى)، وثانيها إلغاء جميع المناصب العليا التى تمت فى عهد حكم الإخوان، وطرد العاملين الذين لوثت أيديهم بدماء أبناءهم الذكية، والذين اعتصموا بميدان رابعة العدوية، وميدان النهضة، وأخيرا، عدم سيطرة أى فصيل بعينه على المناصب القيادية بالجامعة، حتى لا تتكرر طريقة الإخوان فى أخونة الجامعة، وفتح المجال لهم للسيطرة على مقاليد الأمور بالجامعة



ملاحم المشروع النهائي لقانون الحريات النقابية

المؤسسين للمنظمة موقعا منهم جميعا، علي ألا يقل عددهم عما هو مبين في هذا القانون، ومبيناً به اسم كل واحد منهم ولقبه ورقمه القومي وسنه ومحل إقامته وجنسيته، بالإضافة للعديد من الإجراءات، وتثبت الشخصية الاعتبارية للمنظمة النقابية العمالية بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار أو الإيداع.

ويضع مؤسسو المنظمة النقابية العمالية النظام الأساسي للمنظمة ويحدد النظام قواعد وإجراءات انتخاب أجهزتها التنفيذية، وهيئاتها التمثيلية من بين أعضاء جمعيتها العمومية بما يكفل حق الاقتراع السري المباشر علي إلا يقل عدد أعضاء مجلس إدارة المنظمة النقابية عن خمسة أفراد، وإلا تزيد مدة الدورة النقابية علي أربع سنوات ميلادية.

وتتكون موارد المنظمة النقابية العمالية من اشتراكات الأعضاء وعائد الأنشطة الاجتماعية والثقافية التي تمارسها والإعانات والهبات والتبرعات غير المشروطة ويحظر عليها تلقي الإعانات والهيئات والتبرعات من الأفراد أو الجهات الأجنبية ويستتبي من ذلك جميع أوجه الدعم الفني والتقني وبناء القدرات الذي تتلقاه من الاتحادات العربية أو الدولية والمنظمات المنضمة إليها مصر، وتتخذ الجمعية العمومية لجنة للمراقبة المالية من ثلاثة أعضاء علي الأقل للمراجعة والرقابة المالية ويتعين علي المنظمة النقابية أن تودع أموالها بأحد البنوك أو صناديق التوفير.

وتعني المنظمة النقابية العمالية بالدفاع عن حقوق العمل ورعاية مصالحهم وتحسين شروط وظروف العمل وأحكام الاستخدام ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي والصحي والاقتصادي للعمال، ويحظر علي صاحب العمل أو من يمثله اتخاذ أي إجراء من شأنه تعطيل ممارسة الأنشطة النقابية العمالية، كما يحظر توقيع عقوبة الفصل أو الوقف عن العمل أو أي جزء آخر علي عضو مجلس إدارة المنظمة النقابية أو ممثلي العمال بالمنشأة التي ليست بها منظمة عمالية إلا بناء علي حكم من السلطة القضائية المختصة.

والعاملون بفروع الشركات متعددة الجنسيات وأصحاب المعاشات والعمالون بالزراعة أو الري أو الصيد والعمالون بالخدمة المنزلية والعمالون المدنيون بالداخلية والعمالون المدنيون بالجيش والعمالون المدنيون بالإنتاج الحربي.

ويستثنى من تطبيق أحكام المشروع العسكريون العاملون في الجيش ورجال الشرطة وأعضاء الهيئات القضائية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية وأعضاء السلك الدبلوماسي وللمعمل دون تمييز أو إذن - الحق في تكوين منظمات نقابية عمالية والانضمام إليها والانسحاب منها ولا يجوز إكراه أي عامل علي الانضمام لنقابة أو الانسحاب منها دون إرادته ويحظر الجمع بين عضوية منظمين نقابيين عماليين من ذات المستوي في نفس الوقت.

ويحظر المشروع إنشاء منظمات نقابية عمالية علي أساس ديني أو حزبي أو سياسي أو عرقي، كما يحظر علي هذه المنظمات تكوين السرايا أو التشكيلات العسكرية أو الميليشيات ذات الطابع العسكري، ولا يجوز حل المنظمات النقابية العمالية إلا بناء علي قرار من جمعيتها العمومية أو بموجب حكم قضائي، كما لا يجوز للسلطات أو لكل ذي مصلحة حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، كما يحظر تضمين النظام الأساسي للمنظمة النقابية العمالية أو لوائحها الداخلية أي قواعد تميز بين أعضائها بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء السياسي.

وتشكل الاتحادات النوعية والجغرافية بما لا يقل عن عشر نقابات عمالية، ويشكل اتحاد النقابات علي المستوي القومي أو الاتحاد العام للعمل بما لا يقل عن عشرة من الاتحادات النوعية أو الجغرافية أو من مائة وخمسين نقابة عمالية سواء كانت منضمة أو غير منضمة لاتحادات نوعية أو جغرافية، ويحق للعاملين بالمنشأة تشكيل نقابة عمالية بشرط ألا يقل عدد المؤسسين عن خمسين عاملاً.

ويحظر الممثل القانوني للمنظمة النقابية العمالية الجهة الإدارية المختصة بأوراق التأسيس أو يودع لديها طلب كشف بالأعضاء

في اجتماع مع رؤساء الاتحادات العمالية وممثلي منظمات المجتمع المدني بحضور أعضاء اللجنة وأمينها العام كمال عثمان تمهيداً لإحالة مشروع القانون لمجلس الوزراء وإقراره في جلسة قادمة وفي أسرع وقت ونص المشروع أن تستمر المنظمات النقابية العمالية الحالية في ممارسة نشاطها وعليها توفيق أوضاعها وقتاً لأحكام القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به، وإلا تتم دعوة الجمعية العمومية غير العادية لها خلال ثلاثين يوماً لانتخاب لجنة مؤقتة تتولي توفيق الأوضاع خلال ثلاثين يوماً أخري فإذا انقضت المدة دون ذلك طلبت الجهة الإدارية المختصة من المحكمة حل المنظمة ويتم التصرف في أموال وممتلكات المنظمة وفقاً للقواعد المنصوص عليها في نظامها الأساسي وفي حالة خلو نظامها الأساسي واللوائح من تلك القواعد تؤول تلك الأموال والممتلكات إلي صندوق إعانات الطوارئ للعمال.

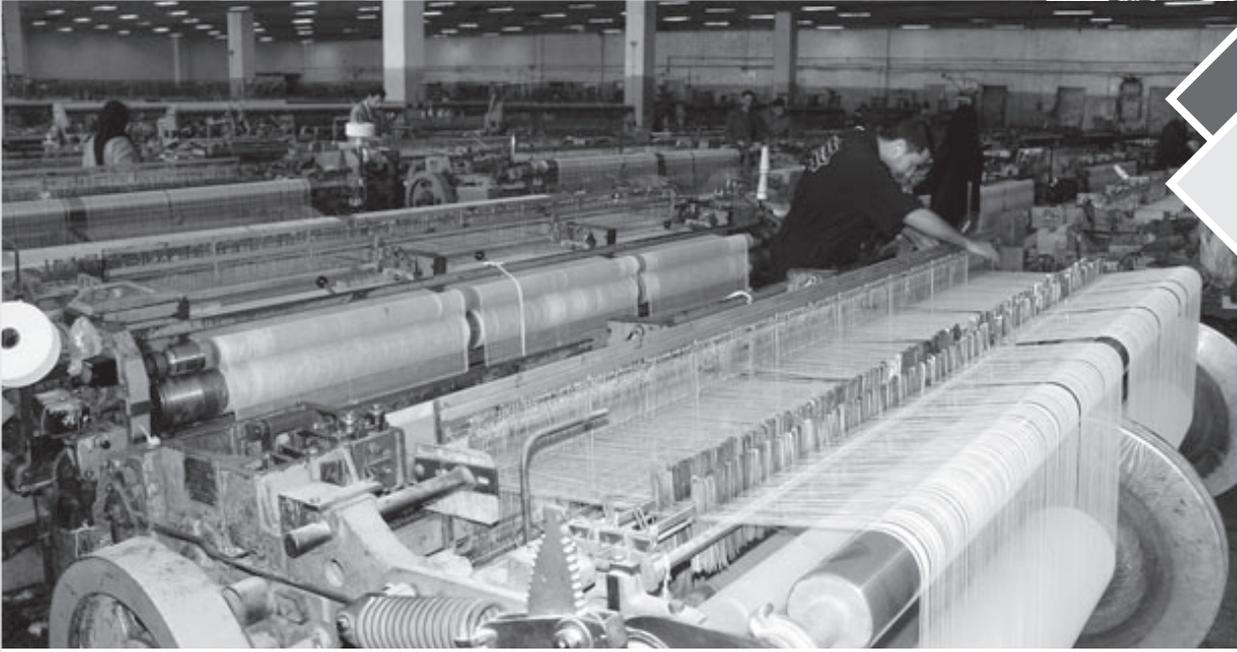
ومن المقرر أن يصدر وزير القوي العاملة والهجرة القرارات التنفيذية لهذا القانون بالتنسيق مع المنظمات النقابية العمالية في موعد غايته ٦٠ يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، ويستمر أعضاء المنظمات النقابية العمالية بالتمتع بجميع الحقوق والمزايا المترتبة علي اشتراكهم في صناديق الادخار أو الزمالة أو أي صناديق خاصة تم إنشاؤها بمعرفة النقابات تحت أي مسمى دون انتقاص، وذلك في حالة إبداء رغبتهم في الانسحاب من هذه المنظمات أو نقل عضويتهم إلي منظمات أخري.

ونظم المشروع العديد من التعاريف منها العامل والحرفيون والعمال المستقلون والمنشأة وصاحب العمل والنقابة العمالية والاتحادات النقابية والعمالة وتشكيلاتها وتسري أحكام هذا القانون علي كل من خضع لعلاقات عمل وعلي الأخص العاملون في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة الحكومية التي لها موازنة خاصة والعمالون بشركات القطاع العام، والقطاع الخاص والتعاوني والاستثماري والمشارك والمعاملون لحسابهم والحرفيون والمهنيون وغير المنتظمين والموسمين

بعد عامين من
الجدل انتهت اللجنة
التشريعية بوزارة
القوي العاملة والهجرة
برئاسة المستشار عبد
الحميد بلال المكلفة
من كمال أبو عيطة
وزير القوي العاملة
والهجرة من إعداد
الصياغة القانونية
النائية لمشروع قانون
الحريات النقابية
تمهيداً لمناقشتها في
شكلها النهائي.

المصانع للعمال..

مش لعصابة رأس المال



انتشرت في السنوات القليلة الماضية ظاهرة هروب رجال الأعمال وغلق المصانع دون إبداء أي اعتبار لمصير عشرات الآلاف من العمال، وأمام عجز القوانين التي تحمي مستحقات العمال وفي مقدمتها الحفاظ بالأساس على لقمة عيشهم في ظل تزايد معدلات البطالة.. طرح العمال بفطرتهم تجاربهم الناجحة في إدارة تلك المصانع بشكل ذاتي، خاصة تلك المصانع التي يكون أصحابها مديون للبنوك الحكومية فيضع البنك يده على المصنع.

التشغيل الذاتي للمصانع.. تجارب عالمية ومحلية

في الأرجنتين (١٩٩٩-٢٠٠٢) ما يقرب من ٢٠٠ شركة أصبحوا تحت سيطرة العمال الأصليين للشركات والذين أعلنوا تعاونيات.. وكان من أهم التجارب مصنع بروكمان للغزل والنسيج ومصنع زانون للسيراميك (يعرف باسم فا سين بات بعد إدارة العمال له) وفندق باون، ففي ٢٠٠٥ كان ما يقرب من ١٥,٠٠٠ عامل يديرون أماكن عملهم في الأرجنتين.. وفي كثير من الشركات المدارة عبر العمال في الأرجنتين أختار العمال بصورة جماعية توحيد الأجر، وتتخذ سياسات الشركة بصورة ديمقراطية مباشرة عبر تجمع يضم جميع العاملين.

صحيح أن هناك العديد من دول العالم سبقتنا في هذا الأسلوب من التعامل مع مستجدات الخصخصة وتوابعها فيما أصبح يسمى "بحركات استعادة الشركات"، وأصبحت هذه الظاهرة معروفة في الأرجنتين وفنزويلا، بالإضافة إلى العديد من الدول الأوروبية مثل إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، حيث يستعيد آلاف العمال شركاتهم المفلسة ويعيدون إحياءها. فبدل أن يتحولوا إلى عاطلين عن العمل، ها هم يفضلون إعادة إطلاقها على شكل تعاونيات تحظى بدعم حكومي لاستمرار عمل الموظفين مما يوفر على الدولة صرف بدلات البطالة.

المنهارة حتى لا يعانون من البطالة، وهكذا انتشرت عمليات احتلال المصانع في الأرجنتين، والتي "لم تكن ناتجة عن توجهات أيديولوجية أو كانت تتبع خطة ثورية" أو بقيادة حزب سياسي، لقد كانت هذه العمليات، بدلا من ذلك، "تصرفات يائسة للدفاع عن النفس". إلا أن الأكثر مدعاة للاهتمام، والإلهام، أنه بعد الاستيلاء على أي شركة من تلك الشركات، والتي كانت تحتاج عادة إلى كفاح لعديد من الأشهر من أجل التغلب على مقاومة الدولة السياسية ضدهم، وبعد ذلك إدارة الموقع لفترة من الزمن، أصبحت مشروعات استعادة النشاط الاقتصادي تلك ملهمة لكثير من الناس بدرجة كبيرة.."

ففي أكتوبر ٢٠٠٥ في كاراكاس بفنزويلا عقد مؤتمر أمريكا اللاتينية للشركات المستعادة". حضر المؤتمر ممثلين لـ ٢٦٢ شركة من أنحاء أمريكا الجنوبية، وفي التسعينات في إقليم نيوكان جنوب الأرجنتين بعد موجة من الخصخصة للشركات المملوكة للدولة في الأرجنتين، بدأت حركة العمال لإعلان السيطرة على المصانع وإداراتها بصورة جماعية. بدأ الأمر في مصنع واحد وانتقل لباقي المصانع، وفي ٢٠٠٥ أصبح أغلب المصانع في الإقليم تحت إدارة العمال الذاتية، وفي ٢٠٠١ وأثناء الأزمة الاقتصادية

وإذا كنا في مصر قد عرفنا في السنوات الماضية تجربة عمال مصانع المصاييح الكهربائية بالعاشر من رمضان، التي تكررت في مصنع أكبر للصباغة في نفس المدينة، فإن لدينا تجربة أكبر هي تجربة عمال الأرجنتين ففي أثناء الانهيارات التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين، واجه العمال كارثة البطالة عندما أفلست مصانعهم، وحتى يحافظوا على دخولهم مخافة المجاعة، قرر العمال في بعض حالات مواقع العمل المنهارة أن يمولوها حتى يستعيدوها كمشروع قابل للاستمرار رغم عدم قدرة المالك على تسييرها، وتمت مقاومة معارضة الدولة لتلك العمليات، ومقاومة المناقشة العدوانية للمنشآت المنافسة، وضعف إنتاجية المعدات القديمة، والطلب المنهار على منتجات المنشآت، وفي غضون ذلك استولى العمال تقريبا على ١٩٠ موقع عمل، وفي كل موقع محتل، لم يتدخل المالك فقط عن إدارة عمليات الشغل، ولكن تخلى الموظفين والمهنيين والمهندسين والمديرين الكبار عن العمل، حيث شعر الموظفون المميزون بأن مستقبلهم سوف يكون أفضل لو انتقلوا للعمل في أماكن أخرى بدلا من التعلق بمشاريع منهارة، وفي نفس الوقت اضطر العمال غير المهرة والذين يقومون بوظائف روتينية إلى إعادة الحياة لمصانعهم



المصانع للعمال..

مش لعصابة رأس المال



جسد نجاح تجربة عمال قوطة للصلب في التشغيل الذاتي لمصنعهم، الذي هرب صاحبه وتركه غارقاً في الديون، تجربة جديدة من نوعها في مصر، خاصة وأن الأحكام المسبقة من الدولة بل والقيادات النقابية والعمالية المستقلة والرسمية كانت تشير إلى إنها تجربة محكوم عليها بالفشل، خاصة في ظل وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تواجه الاستثمار في مصر.

عندما تصطدم إرادة العمال بتعنت الدولة.. تجربة عمال قوطة للصلب

تعثر حالنا وظهرنا بمظهر العاجز أمام أبنائنا وزوجاتنا حيث طلب بعضهن الطلاق لضيق الحال وبالفعل انفصل ما يزيد على ستة من عمال قوطة للصلب عن زوجاتهم.

يضيف «قمنا بعمل لائحة تنظم العلاقة بين العمال وإدارة المصنع الجديد وكانت بمثابة العقد الجماعي الذي ينظم علاقات العمل، كانت أكثر تطوراً من قوانين كثيرة مجحفة للعمال، قوانين لا تهتم بأدميتنا وتتعامل معنا بمنهجية مختلفة عن تلك المنهجية العقيمة التي تنظر إلى العامل باعتباره ترساً في عجلة إنتاج الدولة وهم لا يدرون أن تلك العجلة هي حياة العامل وكرامته».

وبصوت يوحى بمرارة التجربة يروي أحد عمال قوطة للصلب، الذي رفض ذكر اسمه حفاظاً على كرامة أبنائه، معاناته التي أفقدته أسرته وحياته المستقرة، ويقول «لم يكن المرتب يكفي حاجات أسرتي التي تتكون من ستة أفراد ولكن كنا نعيش كغالبية الأسر المصرية على حد الكفاف إلا أنه بإغلاق المصنع وهروب المستثمر تحولت حياتي إلى جحيم وتراكمت الديون، وتشرد أبنائي من التعليم، ورسب اثنان منهم بسبب عدم قدرتي على توفير الحد الأدنى من متطلباتهما، طلبت زوجتي الطلاق نظر لي أبنائي نظرة العاجز بحثت عن عمل في كل مكان لم يقبلني أحد، خاصة وأن صحتي لا تساعدني على العمل في المقاولات أو غيرها من الأعمال التي تحتاج إلى قدرة بدنية، استجيت لطلب زوجتي تركت المنزل وكرست حياتي للبحث عن مخرج لأزمة المصنع لوجود يقين داخلي بأن أزماتي ستحل إذا استطعت أن أكسب القضية وبالفعل انتصرت إرادتنا وقررت أنا وزملائي أن يعمل المصنع حتى لو كان على حساب صحتنا، أعمل ما يزيد على ١٢ ساعة لكي نسدد ديونه، ولكي أنتصر لكرامتي التي أهانها القهر والفقر».

قبلنا بها وعملنا ليل نهار لكي نستطيع أن نعيد تشغيل المصنع ونفي بوعودنا التي أزمنا بها أنفسنا للدائنين سواء كانت الدولة أو البنوك، وبالفعل عاد المصنع للعمل بنسبة تشغيل لا تقل عن ٥٠٪، تنازل العمال عن نصف راتبهم مقابل أن يحققوا حلمهم في إعادة تشغيل المصنع، والعودة مرة أخرى إلى ما بنوه طوال السنوات الماضية بعرقهم».

يتابع عايد «الغالبية العظمى من القائمين على الدولة لا يعرفون قيمة أن يختلط عرق العامل بزيت المكنة التي عندما يتوقف سير التشغيل بها تضطرب حياة آلاف العمال، وتسود أيامهم، كما أنهم لا يعرفون جيداً معنى أن تقضى ما يزيد على نصف عمرك أمام مكنة تفهم لغتها وتفهم لغتك، تساعدك على مواجهة متطلبات الحياة وتساعدها على الإنتاج، أنت فقط القادر على أن تعرف عيوبها وتعالجها».

ويجمل عايد التجربة برمتها في جملتين «إدارة مصنع ليست بلعبة سهلة، ولكن صورة زميلي الذي توفي على أيدي دائنين جاءوا ليطالبوه بما لديهم من أموال كانت هي الأكثر سيطرة على مشاعري، عيون زملائي في العمل وهم يخلمون ملا بسهم أمام دار القضاء ليجبروا الدولة على التعامل معهم باعتبارهم مواطنين وصوت بكاء البعض منهم كان هو الأساس في تحركنا ومن رحم الألم تولد الإرادة».

ومن زاوية أخرى يجسد السيد إسماعيل، عضو اللجنة النقابية بشركة قوطة للصلب، الأزمة ويقول «حياتنا دمرت، العديد من حالات الطلاق وتشرد الأسر والإهانة والإحساس بالعجز كانت مصيرنا فور هروب المستثمر صاحب الشركة إلى الخارج وإعلانه الإفلاس، اختلف حالنا كانت الأزمة أكبر بكثير مما كنا نتصور، خاصة وأن الغالبية العظمى من العاملين زاد عمرهم على الأربعين عاماً حيث لا مجال للبحث عن عمل من جديد،

عن تلك التجربة يروي عايد محمد عايد، أحد عمال قوطة للصلب تجربتهم، ويقول إن نجاح التجربة كان «بمثابة حلم لدى مئات العمال الذين عانوا مرارة الانكسار لمدة عام ونصف هي فترة توقف المصنع عن العمل»، بدأت التجربة فور قرار المحكمة الاستجابة لرغبة العمال في الإدارة الذاتية لمصنعهم، عندها فقط اتضح لنا أن الأزمة أكبر مما كنا نتخيل، معوقات كثيرة أهمها الديون التي تراكمت على المصنع قبل وأثناء فترة توقفه عن العمل والتي وصلت إلى ما يزيد على ١٦ مليون جنيه مديونية لشركة الكهرباء و٦ ملايين أخرى لشركة الغاز، إضافة إلى رواتب العاملين في المصنع، التي لم يتقاضوها منذ ما يزيد على عام ونصف العام، وكان الحل في ضرورة تنظيم أنفسنا واختيار لجنة من العمال أنفسهم تكون قادرة على التوفيق بين مطالب وحقوق العمال وبين تشغيل المصنع وبنى أرباحها يمكنها أن تسد ولو جزءاً ضئيلاً من الديون المتراكمة، قمنا باختيار خمسة من بيننا ليكونوا بمثابة مجلس إدارة المصنع، أحدهم رئيس مجلس الإدارة، وآخر رئيس النقابة العامة، وثالث للإدارة المالية، ورابع للأمر الإدارية، وأخير للتفاوض مع الدولة والمستثمرين وأمر التشغيل الفنية، بعدها بدأت تلك اللجنة إجراء مباحثات ومفاوضات مع الدولة.

عن دور الدولة يرى «عايد» أنها «لم تقم بدورها في حمايتنا وتشجيع تجربتنا بل إنها وقفت أمامنا، حيث غاب دعم وزارة القوى العاملة واتحاد النقابات الرسمي، وسعت اللجنة التي تم اختيارها بمساندة باقي العاملين في المصنع لإبرام اتفاقيات مع تجار مواد خام على أن يقوم العاملون في المصنع بتحويل المواد الخام إلى مادة صلبة شريطة أن يقوم نفس التجار بشراء منتجات المصنع بأسعار أقل من المتواجدة بالسوق، بالطبع- يواصل عايد- كانت شروطاً مجحفة ولكننا

واجه العمال الكثير من المصاعب التي تم التغلب عليها بروح الفريق والمسئولية التي تملكتم، وهو ما دفع بالكثير منهم للقيام بمهام خارج نطاق اختصاصه بدءاً من أعمال النظافة، حتى البحث عن مشتريين لمنتجات المصنع



لم يكن هناك من يتوقع على الإطلاق نجاح مجموعة من العمال البسطاء في إدارة أحد أكبر المصانع وإنقاذه من الإفلاس، بل وتحقيق نتائج وأرباح لم تكن تخطر على البال، وأن يحدث كل ذلك في مصر. تلك هي ملخص تجربة عمال شركة "المصاييح الكهربائية" بمدينة العاشر من رمضان والذين صنعوا الملحمة وأسسوا ما يعرف "بجمهورية المصاييح"، نتيجة قدرتهم على الاستقلال بالإدارة وتحدي الظروف الصعبة وتسجيل السبق كأول حالة من نوعها في مصر.

جمهورية المصاييح

الجانب الأصعب من المعوقات تمثل في عدم وجود أي دعم حكومي لهذه التجربة، فهيئات المرافق كالكهرباء والمياه هددت بإغلاق المصنع بسبب عدم سداد الفواتير السابقة، ولكن العمال لم يعدموا حيلة، فتغلبوا على مشكلة فواتير المياه بأن حضروا بئراً ارتوازيًا للحصول على المياه الضرورية، كما تم التقليل من استهلاك الكهرباء بابتكار وسائل فنية أخرى لتبريد الماكينات، لتظهر بعد ذلك العقبة التالية عندما أصدرت وزارة المالية في العام ٢٠٠٥ قراراً بعدم الاعتراف بتشغيل المصنع واعتباره لا يزال مغلقاً، وبالتالي فإن جميع العاملين به تم فصلهم تأمينياً، على الرغم من سدادهم للمبالغ المستحقة، الأمر الذي تسبب في حرمان ٥ أسر توفيه عائلهم من المعاش، و١٣ عاملاً آخر أصيبوا بإصابات عمل، بالإضافة إلى حرمان جميع العاملين من العلاج بالتأمين الصحي. لتبدأ بعد ذلك جولة جديدة في المحاكم يخوضها المصنع ممثلاً في عماله للحفاظ على حقوقهم، بالإضافة إلى موقفهم الصلب من خلال الاعتصامات والاحتجاجات المتتالية، معلنين أنهم لن يتراجعوا عن إتمام ما بدأوه، وأنهم مستمرون في نضالهم ونجاحهم في تشغيل المصنع.

من الأجور، وفي بداية التجربة كان العمال يحصلون على ٥٠٪ من الأجر الشهري الذي قرروه لأنفسهم لتبدأ هذه النسبة في الزيادة تدريجياً حتى وصلت إلى ١٠٠٪ بمرور الوقت وذلك بناء على ما كان يتم تحقيقه من هامش ربح بعد تغطية تكاليف الإنتاج.

ولمزيد من الرقابة والشفافية في تجربتهم كانت لجنة التشغيل المنتخبة تلتزم بتقديم تقرير شهري شامل عن أحوال المصنع أمام اجتماع عام للعمال، كما يتم خلال الاجتماع اتخاذ القرارات الإدارية التي تخص المصنع بشكل ديمقراطي ليلتزم بها الجميع.

وخلال هذه الفترة واجه العمال الكثير من المصاعب التي تم التغلب عليها بروح الفريق والمسئولية التي تملكتم، وهو ما دفع بالكثير منهم للقيام بمهام خارج نطاق اختصاصه بدءاً من أعمال النظافة، حتى البحث عن مشتريين لمنتجات المصنع، وتوفير العملة الصعبة اللازمة لاستيراد مستلزمات الإنتاج في ظل الارتفاع الجنوني لأسعار الدولار وقتها، بل إن الكيميائيين استخدموا فرن المصنع لإنتاج أحد مكونات مواد النظافة لتباع لمصانع المنظفات وتزيد من عوائد المصنع.

يرجع أصل الحكاية إلى العام ٢٠٠١ حينما قرر مالك المصنع "رامي لكح" إغلاقه، وذلك بعد هروبه إلى فرنسا واقتراضه ١٢٢ مليون جنيه بضمن المصنع (حسب الروايات الرسمية)، تاركاً ٢٥٠ عاملاً بلا مورد رزق، ولكن بعزيمة الرجال لم يستسلم هؤلاء العمال بسهولة فقاموا باتخاذ كل الإجراءات القانونية وتقديم الشكاوى المتعددة إلى وزارة العمل والتي بدورها لم تؤد إلى أي نتيجة، فقرروا الاعتصام في قصر "لكح" القريب من منزل الرئيس بمصر الجديدة، وهو الأمر الذي كان بمثابة عامل ضغط أدى إلى الموافقة على صرف ربح راتب شهر وبما يعادل ٥٥ ألف جنيه للعمال ككل، غير أن رجال المصنع كان لهم رأي آخر حين قرروا أن يستخدموا هذا المبلغ في إعادة تشغيل المصنع بدلاً من توزيعه كأجور فيما بينهم، متفقين على أن يرضوا بالقليل مهما كان في الشهور الأولى.

ليبدأ العمال مرحلة جديدة ومختلفة يواجهون فيها المجهول دون وجود أي عوامل للنجاح، فكان قرارهم الأول بانتخاب لجنة لتشغيل وإدارة المصنع يكون فيها الجميع متساوون في تحمل المسئولية كل في موقعه لا فرق بين مدير وعامل ولا فني وإداري، فالكل يحصل على نسب متساوية





على الرغم من تفائلنا وتفائل الكثيرين معنا من تشكيل لجنة الخمسين لتعديل الدستور المصري الصادر بها أمس القرار الجمهوري رقم ٥٧٠ لسنة ٢٠١٣، والتي حوت بالفعل على العديد من الأسماء التي تنبئ بأننا أمام لجنة سيخرج عنها دستور لدولة ديمقراطية مدنية حديثة. إلا أنه وكما كان متوقعا (استنادا إلى مسودة الدستور التي خرجت عن لجنة العشرة وأهدرت العديد من الحقوق العمالية) وعلى رأسها حق العمال في الإضراب والتي أصدرنا بها بيانا سابقا.. جاء أيضا اختيار ممثلي العمال في لجنة الخمسين ليسير في نفس الاتجاه متجاهلا تماما مطالب العمال في تمثيل حقيقي يعبر بصدق عن مصالحهم، بعيدا عن اختيارات أناس لم يضبطوا يوما يدافعون عن مصالح العمال.

ممثلو العمال في لجنة الدستور

عداء للحركة العمالية المستقلة .. وإعادة إنتاج مؤسسات مبارك النقابية

المصرية والتي كانت من أهم ثمرات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، لن تتراجع ولن تسمح بإعادة فرض هيمنة الأنظمة الحاكمة أيا كانت هذه الأنظمة على الحركة النقابية المصرية، كما تدعو كافة النقابات المستقلة واتحاداتها المستقلة الحقيقة لسرعة التحرك لفرض كلمتهم ولأسماع صوتهم لمن بأذانهم صمم، بكافة الطرق المشروعة دفاعا عن المكاسب التي انتزعتها عمال مصر ولوقف إعادة إنتاج نفس المؤسسات النقابية وبنفس وجود نظام مبارك.

إن دار الخدمات النقابية والعمالية تؤكد على أن اختيار من يعادون "الحريات النقابية" ممثلين عن العمال في لجنة الدستور، هو تراجع من قبل من بيدهم الأمر عن منح العمال حريتهم في إنشاء نقاباتهم المستقلة على أسس ديمقراطية وبحرية تامة، وهو ما لن يصمت أمامه عمال مصر الذين اسقطوا نظامين للحكم في أقل من ثلاث سنوات، فهم قادرون على إسقاط أي نظام لن يراعى مصالحهم، وفاء لدماء آلاف الشهداء الذين سقطوا من أجل مصر وطننا للحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

دار الخدمات النقابية والعمالية

نوار التحرير والمشاركة في موقعة الجمل الشهيرة.. ليس ذلك فحسب فهم نفس الوجوه الذين سعوا لتقسيم تركة اتحاد العمال مع النظام الإخواني، ولم ينبت أيا منهم ببنت شفة وهو يرون الإخوان يتوغلون في هياكل الاتحاد بهدف السيطرة عليه وعلى أموال واشتراكات العمال.

أما عن الممثل الثاني وهو السيد "أحمد خيرى" رئيس الإتحاد القومى لعمال مصر، فقط نقول لمن قاموا بهذه الاختيارات بالرجوع إلى أوراق هذا الإتحاد المودعة لدى وزارة القوى العاملة، ليتأكدوا أن هذا الإتحاد المزعوم أعضاءه لا يتجاوزون العشرات من العمال، والأغرب من ذلك أن السيد أحمد خيرى رئيس هذا الإتحاد المزعوم دائما ما يعرف نفسه بأنه يعمل مفاوضا فى الجامعة العربية ولا تعرف بالضبط ما علاقة ذلك بالعمال!!

إن دار الخدمات النقابية والعمالية إذ تعلن رفضها لممثلي العمال فى لجنة الخمسين، تؤكد على أن الحركة النقابية المستقلة التي خرجت من رحم الثورة

حيث احتوى التشكيل على اثنين يمثلان العمال هما جبالى المرأى رئيس اتحاد نقابات عمال مصر، أحمد خيرى رئيس ما يسمى بالاتحاد القومى لعمال مصر، متجاهلا الاختيار تماما ونعتقد انه عن عمد ممثلين عن الحركة النقابية المستقلة التي انطلق قطارها عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ليزرع على الأرض أكثر من ١٨٠٠ نقابة مستقلة واتحادين رئيسيين مستقلين للعمال.

جاء اختيار جبالى المرأى رئيس اتحاد نقابات عمال مصر ليؤكد أن التوجهات العامة تجاه الحركة النقابية المصرية هي إعادة إنتاج مؤسسات مبارك بذات الأشخاص وذات الوجوه، فالسيد جبالى المرأى هو رئيس النقابة العامة للنقل

البرى فى عهد الرئيس المخلوع، وعضو مجلس إدارة اتحاد العمال أيام الرئيس المخلوع، ذلك الإتحاد الذى ناصب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ العداء، وشارك قياداته وعلى رأسهم رئيسه حسين مجاور وبمشاركة من جبالى المرأى فى المظاهرات التي تحركت لمهاجمة





اتحاد الشغل التونسي يقود المعارضة ضد الحكم الإخواني

الأمن العام والتي تعطل سير حركة المرور ومصالح المواطنين. وقال المريض في تصريحات صحفية، إن الولاة لهم كامل الصلاحيات لفرض القانون ضد كل من يرفض احترام القانون وكل من يريد أن يتجاوزهم. من جانب آخر، أجرى الرئيس التونسي محمد منصف المرزوقي منذ أيام قليلة، حركة تنقلات واسعة في خط صفوف قيادات الجيش التونسي، شملت قيادة جيش الطيران والأمن العسكري، في خطوة وصفها البعض بمحاولة لامتناع غضب الشارع التونسي الذي اشتعل من جديد، في حين وصفها البعض الآخر أنها ليست إلا محاولة لاجتذاب أهل الثقة عن أهل الكفاءة في الجيش، لضمان ولاء المؤسسات العسكرية لحكومة الترويكا حتى لا يتكرر السيناريو المصري ويتم الإطاحة بمكتسبات الجماعة الإسلامية في تونس،

والتي ظلوا يبنون فيها على مدار عقود. وكان الاتحاد العام التونسي للشغل قد تقدم أواخر الشهر الماضي يوليو، بمبادرة لحل الأزمة في البلاد تقضى بتشكيل حكومة جديدة تتكون من كفاءات وترأسها شخصية مستقلة مع الإبقاء على المجلس الوطني التأسيسي مع إيجاد آلية لضبط عمله، إلى جانب تشكيل لجنة خبراء لمراجعة مسودة الدستور في المجلس الوطني التأسيسي ويتم تقديمه خلال 15 يوماً للنقاش.

حيث دعمت المنظمات الأربع الراجعة للحوار الوطني في تونس، «الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وعمادة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان»، حركة النهضة الحاكمة إلى الإعلان الصريح عن استقالة الحكومة الحالية، كي تؤكد قبولها بمبادرة الحوار.

وقالت المنظمات الأربع في بيان مشترك، صدر الجمعة الماضية «القبول بالمبادرة يقتضى الإعلان الصريح عن استقالة الحكومة والإبقاء على المجلس الوطني التأسيسي وتحديد مهامه وسقفه الزمني والدخول في التفاوض ضمن إطار محدد من حيث الزمن والإجراءات بما يضمن نجاحه وجديته».

وأضافت في بيانها «لقد وقفنا على حقائق الأزمة السياسية الخائفة التي تمر بها البلاد وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والتي تبنى في حال الاستمرار بالأسوأ، ومع ذلك لم تقع إلى حد الآن مصارحة الشعب بالحقيقة كاملة، ونؤكد أننا أطلقنا المبادرة الوطنية انطلاقاً من شعورنا بالمسؤولية تجاه الوطن باعتبارنا طرفاً فيه ومكوناً أساسياً منه وليس من منطلق الوساطة بين الأطراف الأخرى.

الحكومة التونسية لم تثبت حسن نواياها في إجراء محادثات ديمقراطية متبادلة مع الجبهة المعارضة

اللطف المكي، والذي يشارك في وفد التفاوض بين النهضة واتحاد الشغل أن الاستقالة من حيث المبدأ مقبولة بعد قبول مبادرة الاتحاد، أما من الناحية الإجرائية والقانونية والدستورية، فإن الاستقالة تقتضى إعلان رئيس الجمهورية تكوين حكومة جديدة وهو أمر غير ممكن - حسب تعبيره، على اعتبار أن الاتفاق على الشخصية الوطنية المستقلة التي ستتولى رئاسة الحكومة القادمة لم يتم حتى الآن، وأن هذا الأمر ممكن في صورة إجراء حوار وطني والتوصل إلى توافقات حول شخصية رئيس الحكومة القادمة.

وفي تصريحات متناقضة، لا تؤدي إلى الوصول لحلول حقيقية للأزمة التونسية الآن، قال القيادي في حركة النهضة، السيد الفرجاني إن الدولة تحاول الوصول لحل سياسي يجنب البلاد الفراغ السياسي ويحافظ على مؤسسات الدولة، ومع ذلك أكد أنه من غير المنطقي أن يطلب من النهضة التنازل عن الشروط في حين ترفض المعارضة الجلوس للحوار إلا بعد حل الحكومة، وهي خطوة لا تساعد على إيجاد مناخ مناسب للتفاوض - على حد تعبيره.

إلا أن الحكومة التونسية لم تثبت حسن نواياها في إجراء محادثات ديمقراطية متبادلة مع الجبهة المعارضة، ففي الوقت الذي تجلس جبهتها الدولة في تونس الحاكمة والمعارضة للمفاوضات والتي أعقبها إعلان رئيس حركة النهضة، راشد الفوشى، بعد لقائه بالأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، قبول حركته مبادرة الاتحاد منطلقاً لحل الأزمة في البلاد، والقاضية بحل الحكومة الحالية وانطلاق الحوار الوطني بين أحزاب السلطة والمعارضة مع الإبقاء على المجلس الوطني التأسيسي. أعلن رئيس الحكومة المؤقتة على العريض، عن تطبيق القانون ضد كل التحركات والاحتجاجات التي قد توتر من

"مرحلة تكسير العظام" هكذا تعيش تونس الآن، بين تشبث المعارضة التونسية بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل بمطالبها الثورية، وعلى رأسها إقالة حكومة على العريض وحل المجلس التأسيسي، ومراوغة النظام التونسي لكسب مزيد من الوقت، إلا أن اشتعال الشارع التونسي من جانب آخر تأييدا لمطالب المعارضة التونسية يمثل وسيلة ضغط على النظام لم يجد لها حل بعد، فبعد ارتفاع سقف أخطاء النظام التونسي خرج عن طوق احتمال المجتمع التونسي تحديداً بعد سقوط دماء أبناء المعارضة التونسية، لتعلن عن سياسة القوى الحاكمة ضد أي قوى أخرى قد تعكر صفوها، وقتها أعلن الشارع التونسي بدء العد التنازلي لانتهاء الحكم الإخواني، ورفع شعار "ارحل".

اليوم تأمل قيادات المعارضة بالنجاح في الحشد الشعبى، كوسيلة ضغط سلمية خاصة بعد دخولها في مواجهة صريحة مع السلطة في تونس، حيث اتهمت النهضة بالمناورة لكسب الوقت، بعد دعوتها للحكومة قبول مبادرة الاتحاد العام للشغل، بحل المجلس التأسيسي، وحل الحكومة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني غير حزبية، ترأسها شخصية مستقلة ويلتزم أعضاؤها بعدم الترشيح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، إضافة إلى مراجعة مئات من التعيينات في وظائف عليا، تقول المعارضة إنها تمت على أساس الولاء الحزبي لحركة النهضة التي رفضت هذه المطالب.

من جانبه، لم يتراجع الشعب التونسي عن تلبية دعوة المعارضة التونسية، فقد نزل الشعب التونسي، في ميادين العاصمة التونسية، في ساحة باردو وصفافس وسوسة وباحة جربة بن عروس، ونابل، فضلا عن انطلاق مسيرة من سيدي بوزيد نحو العاصمة، لتعيد الجماهير هتافاتها الثورية الأولى "الشعب يريد إسقاط النظام، وارجل، أو الفوشى قاتل".

ورغم قبول حكومة الترويكا للتفاوض مع المعارضة التونسية في خطوة استباقية، إلا أن مستقبل المحادثات ما زال ضبابياً وغير واضح، فمن جهة تعلن حركة النهضة عن قبولها بمبادرة الاتحاد القاضية بحل الحكومة وتشكيل حكومة غير متحزبة ترأسها شخصية وطنية مستقلة، ومن جهة أخرى تصر على عدم استقالة الحكومة الحالية، ووفقاً لبعض قيادات الحزب الحاكم فإن خيار إما أن تقبل حركة النهضة بالمبادرة حزمة واحدة أو أن ترفضها حزمة واحدة، يعتبر مستحيلاً خاصة أن أهم مطلب لإطلاق الحوار الوطني هو استقالة حكومة على العريض.

فمن جانبه، قال عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة، عبد

ثورة شعب.. وحقوق

الحريات النقابية.. والحقوق



بإصدار قانون حماية الثورة المكون من ستة مواد، بإنشاء نيابة خاصة بحماية الثورة (المادة الثانية) يكون من حقها حبس المتهمين في الجرائم المنصوص عليها في القانون لمدة ستة أشهر (المادة الخامسة)، وكما هو متوقع تأتي المادة الرابعة لتعدد الجرائم التي يعاقب عليها هذا القانون، لينال عمال مصر النصيب الأكبر من ذلك، متساوين بذلك مع قتل الشهداء وأعداء الثورة. فينص القانون في مادته الرابعة على "تختص نيابة حماية الثورة أو من يندبه النائب العام أو أعضاء النيابة العامة بالتحقيقات في الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون وكذلك الجرائم الواردة في (الباب السابع والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر من الكتاب الثاني، والخامس عشر والسادس عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات).. وبالرجوع إلى الباب الخامس عشر والسادس عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات، نجدها المواد الخاصة بحظر الإضراب، أو ما سماها القانون بالاعتداء على الحق في العمل، أو التحريض على ذلك، والتي تنص على معاقبة من يقوم بذلك بالسجن لمدة سنتين وغرامة ١٠٠ جنيه. فالرئيس لم يكتف بتواجد هذه المواد أصلاً في قانون العقوبات المصري والتي يطالب عمال مصر بإلغائها منذ سنوات، بل زاد الطين بله ليعطي الحق لنيابة حماية الثورة بحبس العامل مدة ستة أشهر قبل إحالته للمحكمة!! بل ويساوى ما بين العامل الذي يمارس حقه في الإضراب وقتله الشهداء والفاستين وفلول النظام السابق!!

و في غفلة من الجميع يصدر أيضا الرئيس في نفس يوم إصداره إعلانه الدستوري القرار بقانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ وهو القرار الذي لم يتم الإعلان عنه حتى فوجئنا بنشره في العدد ٤٧ مكرر من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢. وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء المصري في جلسته المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ١٧ أكتوبر ٢٠١٢. هذه التعديلات تم تصيّلها - على المقاس - فيما يتضمنه من خروج جميع من بلغوا سن التقاعد من مجالس إدارات الاتحاد والنقابات التابعة له على أن يحل محلهم من يليهم في الأصوات - في الانتخابات السابقة - فإذا لم يكن ذلك متاحاً تولى المستوى الأعلى تعيين هؤلاء الأعضاء

كان للعمال المصريين مفجرو ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ النصيب الأكبر من دفع ثمن اعتلاء جماعة الإخوان المسلمين ورئيسها المعزول محمد مرسى مقاليد الحكم في مصر في ٢٠ يونيو من العام الماضي، فلم يقف الأمر عند حد اتهام المضربين والمعتصمين من العمال المطالبين بحقوقهم المشروعة بالعمالة للخارج من قبل قيادات الجماعة ووضعهم طرفاً في مؤامرة هدفها كما يدعون إسقاط الرئيس محمد مرسى.. بل تجاوز الأمر ذلك ليصل إلى العودة إلى قمع الحركة الاحتجاجية العمالية بأساليب العنف التي كانت أيام نظام الرئيس المخلوع مبارك، بل وسوا من ذلك بإطلاق الكلاب البوليسية لتنهش أجساد عمال شركة الإسكندرية للاسمنت المضربين، والذين يحاكم قياداتهم حتى الآن أمام المحاكم المصرية بتهم جنائية، ومطاردة القيادات النقابية قضائياً لتصل الأحكام التي حصل عليها العمال إلى العشرات من الأحكام القضائية والمئات من قرارات الفصل التعسفي بحق القيادات العمالية المستقلة.

فعلى مستوى البنية القانونية ظلت القوانين المقيدة للحريات النقابية على حالها، بل طرحت الحكومة الإخوانية مشاريع قوانين معادية للحريات لأضيفت لترسانة القوانين التي ورثها العمال المصريين عن عهد نظام مبارك.. فقد بدأ العداء واضحاً منذ الشهور الأولى لقيام ثورة يناير ٢٠١١ تجاه منح الحركة العمالية حرية التنظيم وإنشاء نقاباتهم على أسس ديمقراطية، فعلى الرغم من مشاركة جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الحاكم الحرية والعدالة في الشهور الأولى التي أعقبت قيام الثورة المصرية في العام ٢٠١١ في مناقشة قانون الحريات النقابية، وإعلانهم الدائم وقتها إنهم مع حقوق العمال في إنشاء نقاباتهم المستقلة بحرية تامة، إلا إنه وبالتدريج بدأ التراجع عن هذه الوعود بمجرد أن بدأت تدوم لهم السيطرة على مقاليد الأمور.. فعلى الرغم من فوزهم بالأغلبية في البرلمان المنحل أوائل عام ٢٠١٢، إلا أن قانون الحريات النقابية الذي تمت عرقلته في أدرج المجلس العسكري لشهور طويلة، عاد ليتم عرقلته مرة أخرى في دهاليز مجلس الشعب ذو الأغلبية الإخوانية ليكشف عداء الإخوان المسلمين للحريات النقابية وحق العمال في إنشاء نقاباتهم، وهو الأمر الذي مارسه العمال بشكل عملي في إنشاء نقاباتهم المستقلة التي فاق عددها أكثر من ٢٨٠٠ نقابة مستقلة حتى الآن، بل واستمرت عرقلة القانون حتى بعد فوز الرئيس الإخواني محمد مرسى برئاسة الجمهورية وهو الذي كان بيده إصداره بمرسوم بقانون لكنه لم يفعل، وتستمر عمليات المراوغة في إصدار القانون لمدة عام كامل حتى تقوم لجنة المعايير بمنظمة العمل الدولية بإدراج اسم مصر على قائمة الحالات الفردية (المعروفة إعلامياً بالقائمة السوداء) التي لا تحترم حقوق العمال، وذلك في إطار أعمال مؤتمر العمل الدولي رقم ١٠٢، لتكون مصر بذلك ضمن أسوأ خمسة دول شملتها القائمة حتى أمس لا تحترم اتفاقاتها الدولية التي وقعت عليها، خاصة الاتفاقيتين أرقام ٨٧ و٩٨ الخاصتين بالحريات النقابية وحق العمال في تنظيم أنفسهم بحرية في نقابات مستقلة وديمقراطية.

وعقب إصدار الرئيس الإخواني اعلانة الدستوري في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ الذي نصب منه نصف اله وبدعوى حماية الثورة وأهدافها، سارع الرئيس استناداً إلى إعلانة الدستوري ليوجه ضربة إلى الحركة الاحتجاجية العمالية



علم الديمقراطية

الاجتماعية والاقتصادية للعمال

الدين أو العقيدة وهو ما كان مستقراً عليه منذ دستور ١٩٢٣، وجاءت مسودة الدستور بكلاماً إنشائياً لا يثمن ولا يفنى من جوع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في حين أهدرت أهم أركان العدالة الاجتماعية بنص المادة (١٤) التي أوجبت ربط الأجر بالإنتاج.. وهو ما يفتح الباب أمام رجال الأعمال ورؤساء مجالس إدارات الشركات بالعصف بحقوق العمال في أجر عادل يتناسب مع زيادة الأسعار ومتطلبات المعيشة.. وعصفت بالحريات النقابية بالمادة (٥٢) التي أعطت للدولة حق حل النقابة.. وهو نص شاذ لا يوجد له أي مثل في دساتير الدول الديمقراطية، ومخالفاً للاتفاقيتين ٨٧، ٩٨ لمنظمة العمل الدولية التي وقعت عليهما مصر والتي تصون حقوق العمال في إنشاء نقاباتهم.. وجاءت المواد (٦٤، ٧٠) لتعيدنا لعهد السخرة.. حيث نصت المادة (٦٤) على جواز فرض العمل الإجباري بمقتضى القانون، وجاءت المادة (٧٠) لتجيز تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن الإلزام التعليمي في أعمال تناسب عمره ولا ندرى أى عمل يناسب الأطفال، وهما أيضاً مادتان تخالفا كافة الاتفاقيات الدولية التي تجرم العمل الإجباري وعمل الأطفال.. وجاء نص المادة (٢٢٩) كنوع من الضحك على الدقون.. حيث أبقى على نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين لدورة واحدة، وعرف العامل على أنه (هو كل من يعمل لدى الغير مقابل أجر) مساوياً بذلك بين العامل في مصنع وبين رئيس مجلس الإدارة، وفتاحا الباب للتلاعب بهذه النسبة.

ولا ينسى عمال وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ومؤسساتها التابعة قرار وزيرهم الاخواني حاتم صالح الذي صدر في يوم ٦ سبتمبر ٢٠١٢ بحظر أى اعتصامات أو إضرابات داخل الجهات التابعة للوزارة، حيث نص القرار على: "يحظر على أى من العاملين في الوزارة أو الجهات التابعة لها الاعتصام، أو القيام بوقفات احتجاجية، أو التظاهر في مواعيد العمل الرسمية، أو الإضراب عن العمل، أو اتخاذ ما من شأنه أن يعوق سير العمل، وإلا تعرض المخالف للمسائلة القانونية". كما نص القرار على أن كل من يدعى أن له حق التظاهر يسلك الطرق القانونية للمطالبة به، وأن يدعم طلبة بالمستندات المؤيدة له.. وذكر القرار أيضاً أنه على رؤساء القطاعات والجهات التابعة إخطار الإدارة القانونية المختصة لإجراء تحقيق عاجل مع كل من يضبط بالمخالفة للأحكام الواردة في المادة الأولى من هذا القرار، وتعرض مذكرة بمن يجرى معه التحقيق للنظر في استصدار قرار بوقفه عن العمل لمصلحة التحقيق، طبقاً لأحكام القانون، إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك!!

إن دار الخدمات النقابية والعمالية إذ تؤكد على أن ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٢ هي تصحيح طبيعي لمسار ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي سرقتها فصيل سياسى اثبت بممارساته عداءه الشديد للحريات النقابية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال المصريين، تعود وتطالب بضرورة تمثيل العمال التمثيل الحقيقي في صناعة مستقبل هذا الوطن خلال المرحلة الانتقالية بعيداً عن أخطاء المرحلة السابقة، فالعمال المصريين الذين استطاعوا إسقاط نظامين للحكم في أقل من ثلاثة أعوام قادرون على إسقاط أى نظام يتجاهل مطالبهم في الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.



الجدد- على أن يصدر بذلك قراراً من الوزير المختص، ولما كانت غالبية مجالس النقابات العامة بل والكثير جداً من مجالس اللجان النقابية قد تم إعلان فوزها بالتزكية- لا انتخابات ولا أصوات- فإن أعضاء مجالس النقابات سيتم اختيارهم من قبل مجلس إدارة الاتحاد الحالى الذى استطاع الإخوان المسلمون تطويعه مستخدمين في ذلك سياسة القضم والهضم خلال العام الماضى بالاتفاق مع وزير القوى العاملة والهجرة- عضو الجماعة والحزب الحاكم.. لتدوم بذلك السيطرة لجماعة الإخوان المسلمين على مقاليد الأمور داخل اتحاد عمال مصر .

وانطلاقاً من القانون السابق تبدأ ممارسات أخونة النقابات العمالية من قبل وزير القوى العاملة الاخواني خالد الأزهرى، والتي كانت من أبرز صورها ما تم في النقابة العامة للعاملين بالبترول، والتي اتخذ مجلس إدارتها قرار بتجميد عضويتها في اتحاد نقابات عمال مصر، اعتراضاً على فرض الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ثمانية أسماء على النقابة ممن ينتمون للإخوان، بتوجيه من وزير القوى العاملة والهجرة، حيث أكد رئيس النقابة أن هذه الأسماء الجديدة، التي طرحها الاتحاد ليست ضمن الجمعية العمومية ولا اللجان النقابية للنقابة، مما يؤكد إصرار الاتحاد ووزارة القوى العاملة على تخطى الشرعية والقانون.

ولا ينسى العمال المصريون نكسة الدستور الاخواني الذى مرره الإخوان في يوم ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢، الذى انتقض في مواجهته الملايين من أبناء الشعب المصرى وفى القلب منهم العمال المصريين، وقبله تم تغييب العمال عن الجمعية التأسيسية التى أنتجت الدستور، حيث احتكر الإخوان المسلمين تمثيل العمال في هذه اللجنة وجاءت مواد الدستور لتعكس معاداة جماعة الإخوان المسلمين ورئيسها وحلفاءها ليس فقط للحريات النقابية ولكن أيضاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.. فجاء الدستور ليعبر عن عداء هذا الفصيل الحاكم للحريات، فعصفت بحرية العمال في إنشاء النقابات، وعصفت بحرية الصحافة واعتدت على المحكمة الدستورية، وهدمت دولة القانون لتؤسس بالمادة ٢١٩ لدولة الفقيه، وتطيح بالمادة ٢٣ بمبدأ المساواة بين المواطنين، فقد تم حذف النص على عدم التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو



مسودة الدستور المصري



خطوة للأمام .. خطوة للخلف

تحديد حد أدنى للأجور يكفل حياة كريمة تاركا الباب مفتوحا لتفسيرات ماهية الحياة الكريمة، على الرغم من أن تحديد الحد الأدنى للأجر في كافة الدول دائما ما يخضع لمستويات التضخم، كما تفتح المادة الباب أمام تجاوز الحد الأقصى وتتركه للقانون ولا تربط بين الحد الأدنى والأقصى بنسبة ثابتة بما يكفل بالفعل تقليل الفوارق بين الدخول!!

وتنص المادة رقم ٦٠ على أن "يحظر تشغيل الطفل، في أعمال لا تناسب عمره، أو تمنع استمراره في التعليم" لتفتح الباب واسعا أمام التقييمات المتعددة لما يناسب أو لا يناسب عمر الطفل دون تحديد لسن معين توافقت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تتناول عمالة الأطفال!!

هذا وفي تراجع غير مبرر ألفت مسودة الدستور المادة ٢٠٧ من دستور ٢٠١٢ والتي كانت تنص على تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعمل على دعم مشاركة فئات المجتمع في إعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز الحوار المجتمعي، وهي المادة التي كانت تنص على أنه يجب على كل من الحكومة ومجلس النواب ومجلس الشورى أخذ رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه السياسات ومشروعات القوانين المتعلقة بها.. وهو ما كنا نعتبره من الحسنات القليلة للدستور المعطل!!

تلك هي ملاحظات مبدئية على مسودة الدستور المصري والتي هي الآن في يد لجنة الخمسين، والتي نؤكد على ضرورة أن يمثل فيها كافة فئات المجتمع المصري، وممثلين حقيقيين عن العمال بعيدا عن أخطاء الفترة السابقة التي ثار عليها الشعب المصري وفي القلب منه عماله الشرفاء.



لم تأت مسودة الدستور بجديد فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات النقابية للعمال

وفي المادة ٢٣ والخاصة بدور الاقتصاد الوطني تنص على أن "يقوم الاقتصاد الوطني على تنمية النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وفقا لخطة تنمية شاملة، تعمل على زيادة الدخل القومي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وعدالة التوزيع، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على الفقر والبطالة، وزيادة فرص العمل والإنتاج، والمحافظة على حقوق العمال، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، وإسهامها الفاعل في تنفيذ خطة التنمية وتحقيق أهدافها، وتقريب الفوارق بين الدخول من خلال وضع حد أدنى للأجور والمعاشات يكفل حياة كريمة للمواطنين، وحد أقصى في أجهزة الدولة وشركات القطاع العام والأعمال العام، لا يستثنى منه إلا بناء على قانون"، فتستخدم المادة نفس الصياغات المطاطة في جزئية

التأمين الاجتماعي، ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي، إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه وأسرته، في حالات العجز عن العمل أو البطالة أو الشيخوخة، بما يضمن له حياة كريمة، وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والعمالة غير المنتظمة، وفقا للقانون، وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات.. فقد بدأت المادة بالأفعال الغير ملزمة، فعلى الرغم من تكرار فعل "تلتزم" في العديد من المواد في مسودة الدستور، إلا أنها في هذه المادة استخدمت أفعال "تكفل الدولة التأمين الاجتماعي"، "وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب" مما ينفي عن الدولة الإلزام ويخضع كل ذلك لحسابات الموازنة العامة للدولة والظروف الاقتصادية.

انتهت لجنة الخبراء من إعداد المسودة الأولى للدستور المصري والذي قامت اللجنة بتسليمه أمس إلى الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور تمهيدا لعرضه على لجنة الخمسين للوصول إلى الصياغات النهائية، وعلى الرغم من اعتبار المسودة الأولى نقلة جيدة بالمقارنة بمواد الدستور الاخواني الموقوف العمل به، خاصة فيما يخص أبواب الحريات العامة وحقوق المواطنة.. إلا أن المسودة لم تأت بجديد فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات النقابية للعمال.

فتنص المادة رقم ١٢ على أنه "لا يجوز فرض أى عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون، ولأداء خدمة عامة وبمقابل عادل.. فتحيل المادة بذلك فرض العمل الجبرى للقانون متناسية الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها مصر والتي تحظر تماما أى عمل جبرى، فكان الأولى أن تزيل المادة بعبارة "وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية الموقعة عليها مصر".

وتنص المادة ١٤ على أن "الإضراب السلمى حق، ينظمه القانون" لتقييد المادة بهذه الصياغة حق الإضراب الذى تحيله للقانون المنظم، فتعيد إلى الأذهان نصوص قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ الذى ينظم الحق فى الإضراب ويجعل ممارسته على العمال شبه مستحيل، كما تجاوزت المادة أيضا الاتفاقيات والمواثيق الدولية الموقعة عليها مصر والتي تضمن للعمال حقهم فى الإضراب بكل حرية، فكان الأولى كذلك أن تزيل المادة بعبارة بما لا يتعارض مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية الموقعة عليها مصر.

أما فيما يخص خدمات التأمين الاجتماعى فتصت المادة ١٦ "تكفل الدولة خدمات



منظمة من منظمات المجتمع المدني المصري غير الحكومية، وقد بادر إلى تأسيسها في مارس ١٩٩٠ عددٌ من القادة والنشطاء العماليين الفاعلين مستلهمين في ذلك خبرات الحركة العمالية المصرية، ومستجيبين لحاجتها الملحة - التي أخذت في التنامي آنذاك - إلى بناء مؤسسة مستقلة تعبر عن تيارها المطالب بالحقوق الديمقراطية العمالية، وتساهم في تطويرها وتعزيزها، فضلاً عن تقديم الدعم والخدمات المباشرة لها، وملء الفراغ الناجم عن تخلي التنظيم النقابي "الرسمي" عن واجباته الأساسية.

دار الخدمات النقابية والعمالية

أهداف الدار

- ١- دعم وتطوير الحركة العمالية والعمل على تمكينها وتعزيز قدراتها.
- ٢- مساندة المطالب العمالية الديمقراطية والعمل على تحقيقها وعلى الأخص الحق في الإضراب، وحق العمال في بناء منظماتهم النقابية المستقلة.
- ٣- العمل من أجل إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل القائمة.
- ٤- دعم وتطوير قدرات العمال ومهاراتهم.
- ٥- المساهمة في تطوير الأوضاع الديمقراطية في المجتمع.
- ٦- العمل على تطوير الحركة العمالية في القطاعات العمالية الجديدة (القطاع الخاص في المدن الصناعية الجديدة، القطاع الخدمي، القطاع غير الرسمي)
- ٧- دعم مشاركة المرأة في المجتمع وخاصة في الحركة العمالية والنقابية
- ٨- الدفاع الاجتماعي عن الفئات المهمشة اجتماعياً، والعمل من أجل تمكينها.
- ٩- بناء الجسور مع الحركات العمالية والنقابية على الصعيد العالمي وتطوير آليات التعاون والعمل المشترك.

الأنشطة

- تعمل الدار على تحقيق أهدافها من خلال عدد من البرامج: أولاً: برنامج العمل الدعوى والحملات
- تهدف الدار من خلال هذا البرنامج إلى إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل، وتسعى إلى تعزيز الحركة العمالية في نضالاتها من أجل تحقيق المكتسبات في هذا المجال:
- ١- الحملات:
 - وقد كان أبرزها خلال الأعوام الأخيرة:
 - حملة قانون العمل
 - وهي الحملة التي صاحبت ولاحقت خطوات إعداد القانون وإصداره على مدى تسع سنوات.. متعقبة مشاريعه المتتابعة بالدراسة والتعقيب منتهية إلى اقتراح مواد بديلة.. وخلال الشهور الأخيرة السابقة على إصدار القانون استطاعت الدار بالتعاون مع بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني تطوير شبكة واسعة لإدارة الحملة التي اتسعت لتنظيم المؤتمرات، ومخاطبة أعضاء البرلمان، واللقاء مع رئيسه وعدد من نوابه، حيث نجحت الحملة في تعديل بعض مواد القانون (وإن استعصت بعض المواد الأخرى على التعديل).
 - حملة العلاوة الدورية
 - وهي الحملة التي تلت صدور قانون العمل في إبريل ٢٠٠٣ مطالبة بتطبيق النسبة التي قررها القانون لل علاوة الدورية (بعد أدنى ٧٪).. حيث نجحت الحملة في تحقيق مستهدفها.
 - حملات دعم التحركات العمالية
 - تقوم الدار بتنظيم حملات المساندة للتحركات العمالية في مواقع

- العمل المختلفة.. وذلك لتعزيز هذه التحركات، والدفاع عنها في مواجهة أي من صور الانتهاك أو التحرش.. فضلاً عن تقديم مطالبها، وتوسيع فرص النجاح.. ومن أبرز هذه الحملات المساندة في السنوات الثلاث الأخيرة: حملة مساندة عمال الأسبستوس، حملة عمال السامولي للغزل والنسيج، حملة عمال غزل قلوب، حملة عمال شركة طرة للأسمت، حملة عمال شركة أسمنت حلوان، حملة عمال شركة النوبارية للحاصلات الزراعية).
- ٢- أعمال الرصد والمراقبة
 - وتتضمن رصد مختلف صور وأشكال الانتهاكات لمعايير العمل الأساسية، وإصدار التقارير بشأنها.
 - ٢- بناء الجسور مع الحركات العمالية والحركات الاجتماعية على المستوى الدولي
 - من خلال الأنشطة التالية:
 - المشاركة في الفعاليات التي تنظمها هذه الحركات.
 - إعلاء صوت الحركة العمالية المصرية المستقلة في المحافل الدولية المختلفة.
 - التنسيق مع المنظمات النقابية المختلفة لتطوير التضامن العمالي.
 - المشاركة في الحملات التي تنظمها الحركات النقابية أو الحركات الاجتماعية العالمية دفاعاً عن حقوق العمال، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أو من أجل تجارة عادلة، ونظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً.
 - ٤- المشاركة في الفعاليات المختلفة من أجل تطوير الديمقراطية في المجتمع ككل.
 - ضمن ذلك ساهمت الدار خلال عام ٢٠٠٥ في تطوير ائتلاف المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات، مشاركة في أعمال مراقبة الانتخابات الرئاسية، والانتخابات البرلمانية.
 - ٥- مجلة كلام صناعية
 - مجلة نصف شهرية تصدرها الدار، وتعد المجلة العمالية المستقلة الوحيدة في مصر. وهي تختص المجلة بمتابعة الأوضاع العمالية، وتضم عدداً من الموضوعات والتحقيقات، وتتابع التحركات العمالية في المواقع المختلفة متشابكة مع الحملات التي تنظمها الدار لدعم هذه التحركات... حيث يتم توزيع ثلاثة آلاف نسخة من كل إصدار.
 - ثانياً: برنامج الدعم والمساندة وتطوير المشاركة المجتمعية
 - ١- تقديم المساعدة القانونية التي تتضمن:
 - تقديم الاستشارات القانونية اليومية المباشرة فيما يتعلق بحقوق العمل والحقوق النقابية.
 - تقديم الخدمات القانونية العاجلة بمساعدة العمال على اللجوء للجهات الإدارية المختصة عند الحاجة.
 - المساندة القانونية للتحركات العمالية الاحتجاجية (الإضراب أو الاعتصام).

- إقامة الدعاوى القانونية أمام المحاكم لاقتضاء الحقوق العمالية، ومباشرة القضايا سواء كانت فردية أو جماعية (حيث تتصرف معظم القضايا إلى حالات الفصل التعسفي، شروط العمل وعلى الأخص عدد الساعات والجزاءات التعسفية، الحقوق التأمينية والتعويض عن إصابات العمل).
- ٢- تطوير الوعي العمالي
- تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل حول قضايا العمل والعمال.
- إصدار الكتيبات المبسطة والشارحة لقوانين العمل والحقوق العمالية.
- ٣- تطوير العلاقة بالمجتمعات المحلية التي تقع بها فروع الدار، والعمل من أجل حفز وتفعيل المشاركة المجتمعية فيها من خلال:
- تقديم بعض الخدمات المباشرة للعمال والسكان بهذه المناطق.
- الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات.
- ثالثاً: برنامج تطوير قدرات العمال (المدرسة العمالية)
- تتلخص أهداف هذا البرنامج في تزويد العمال - وعلى الأخص نشطائهم - بالمعارف، والمهارات، والتوجهات اللازمة لتطوير أدوارهم وقدراتهم للقيام بالمهام الآتية:
- تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم في معرفة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتعبير عنها، وتطوير الأدوات المناسبة للدفاع عن هذه الحقوق.
- توضيح وتدعيم المفهوم الصحيح للنقابات العمالية بين صفوف العمال - كما ينبغي لها أن تكون - باعتبارها تنظيمًا مستقلاً يمثل العمال، وأداتهم التنظيمية في الدفاع عن حقوقهم.
- تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم في رفع وعي غيرهم من العمال وحفز مبادراتهم للدفاع عن حقوقهم.
- تطوير قدرات العمال، ومهاراتهم في استخدام الأدوات المختلفة دفاعاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والعمل كجماعات للضغط، أو فريق للمفاوضة الجماعية.
- حفز المشاركة العمالية، وتنمية إدراك العمال لمفهوم وحدة الحركة العمالية، ودورها في خلق مجتمع أكثر عدالة
- وقد تم تطوير المنهج التدريبي للمدرسة على أساليب من شأنها حفز وتشجيع التفكير الخلاق والمستقل.. حتى يسبق المنهج مع هدفه في تطوير فاعلية العمال ونشاطهم.. في دعم شعورهم بالاستقلالية، وتنمية قدرتهم على الإبداع.. أن يكتسبوا القدرة على التفكير الناقد والتحليل.. أن يتمكنوا من قراءة تجارب زملائهم والاستفادة منها.. وأن يصبح بمقدورهم فهم علاقات العمل، وتحديد ملامحها ووضع البرامج الملائمة للتعامل معها.
- وهكذا تم تبني وإتباع منهج حل المشكلات، وأسلوب مشاركة الدارسين في العملية التعليمية ذاتها... من خلال عدد من البرامج التي يتم تدريب المتدربين عليها.

نشرة غير دورية

العاشر من رمضان: مجمع عبدالمقصد السكني عمارة (١٣) شقة (١٨) .. تليفون/فاكس: ٠١٥/٣٥٤٥٣٣

نجع حمادى: شارع الشيخ حفى - خلف مكتب البريد القديم.. تليفون: ٠١٤٠١٩٢٨٥٤/٠١٠٩١٥٦٠٢٣

مدينة السادات: محور خدمات الحى الثانى - قطعة رقم ٣ شقة رقم ٨ - خلف مستشفى دار الشفا ١١٩٧٢٢٣٥

الإسكندرية: ٨٩ ش جمال عبدالناصر - سيسى بشر - أمام ألبان حجازى ٠١٢١١٩٧٢٢٣٤/٠٣٣٥٩٢٦٠٩

المركز الرئيسى: حلوان: ١/ شارع محمد سيد أحمد - عمارات بتروجاس - عمارة الاسكندرية الدور الأول شقة ٢.. تليفون/فاكس ٢٥٥٩٣٩٢٩ - ٢/٢٥٥٩٣٩٢٩

الفروع: حلوان - المساكن الاقتصادية بلك ٨ مدخل ٢ شقة ١٠١ الدور الثانى.. تليفون: ٠٢/٢٥٥٥٧٠١٤

الحلة الكبرى: مساكن أبو شاهين عمارة ٣ مدخل (ب) شقة ٣ أمام فرن أبو شاهين.. تليفون/فاكس: ٠٤٠/٢٢٠٢٤٨٦

المراسلات والاتصال
دار الخدمات النقابية والعمالية
البريد الإلكتروني: ctuws.ctuws@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.ctuws.com

مونتاج الكترونى
أحمد شريف
أسماء فتحى
مها صبحى
ديسك
حسين المصرى

رئيس التحرير
عادل زكريا
المدير الفنى
عدنان النجار



كمال عباس يكتب:

ككل صباح وكعادته قبل أن يغادر متوجهاً إلى عمله، دخل عليها، كانت نائمة تطلع إلى وجهها وتملّت عيناه بها، رآها في ذلك الصباح كبرت وكأنها ازدادت طولاً وشعرها أصبح أكثر غزارة عن ذي أمس وهو ينظر إليها لمح نظرة خبيثة من عينيها، وكأنها ومضة ضوء ظهرت واختفت فجأة، لم يكن على يقين أنها نائمة، فهو يعلم خبتها فهي عادة تدعى النوم وترقبه بطرف عينيها وهو يتأملها ويقبلها قبل أن يمضى إلى عمله كل صباح.

موت عامل

وفور وصوله إلى المحطة صدرت لهم التعليمات بإخلاء المحطة من كل الركاب، راح هو وزملاؤه يمشون على الأرصفة ليتأكدوا من خلوها من أى من الركاب، ويتأكدوا من أن أبواب المحطة تم إغلاقها. فى تلك الأثناء وهو على الرصيف ليتأكد من خلوه من أى من الركاب حتى لا يتعرض أى أحد للأذى شعر بألم شديد ورأى دماً غزيراً يسيل على ملابسه، ولم يدر بأى شيء بعد ذلك، سمع أصواتاً تتحدث حوله ووجوه زملائه تتراقص، لم ير إلا وجه ابنته كان واضحاً، وكان الخوف يملأ عينيها، لم يستطع زملاؤه أن يفعلوا شيئاً، جروا جسده واحتموا جميعاً خلف حيطان المحطة من رصاص المتظاهرين السلميين عندما ذهب زملاؤه ليلبغوا أهله بالخبر كانت الطفلة جالسة على الأرض والأوراق حولها كانت تلون رسوماتها بألوان مبهجة كانت ترسم شمسا وطائرة ورق، لا تعرف متى ستستطيع إطلاقها.

ففى الصباح الباكر بدأت قوات الشرطة فى فض اعتصامى رابعة والنهضة، رغم كل ذلك لم يستطع أن يمنع نفسه من التفكير فى أمر ما حدث بالأمس، فقد انتهت المفاوضات بين النقابة ورئيس الهيئة وأخيراً حدث اتفاق على زيادة الحوافز، هذه الزيادة سوف تحسن المرتب، راح يفكر فى أنه الآن يستطيع أن يأخذ ابنته ويسافر إلى بلطيم ضمن برنامج المصايف الذى تنظمه النقابة وأن عليه الاستعداد لذلك بشراء مستلزمات البحر، وأول شيء سيشتريه مايوه لابنته فقد كبرت وأصبح مقاس المايوه القديم غير ملائم ولئن ينسى أن يشتري لها الطائرة الورق فى المرة الماضية عندما كانت الطائرة تطير كانت الفرحة تملؤها وكأنها تطير معها وكلما ارتفعت الطائرة تعالت صيحاتها بالبهجة، عندما نزل من الأوتوبيس كانت تسود الشارع حالة من الهياج وعند اقترابه من محطة مترو الجيزة، حيث يعمل كانت حالة الهياج والذعر تسود الشارع، فالمظاهرات أسفل المحطة كانت تتسم بالعنف وأصوات إطلاق الرصاص لا تنقطع.

ولكن فى ذلك الصباح تخلت عن مكرها، عندما انحنى يقبلها لفت يديها الصغيرتين حول عنقه وضمتها إليها وقالت له أنا بحبك قوى يا بابا، ارتجف جسده، وسرت قشعريرة بيدنه فاحتضنها بحنو، وقال لها أنت أحلى حاجة فى الدنيا عند عودتى سوف نذهب للمكتبة لنشتري لك كراسة رسم وألوانا لكي ترسمى كل الرسومات اللى بتحبها، وبسرعة فك يدها من حول عنقه وسحب يده المغروسة فى شعرها الكثيف واتجه إلى باب الشقة مغادراً، وفى طريقه إلى عمله هاجمته الأفكار والوساوس كيف ستكون الأيام القادمة، وهل ستحقق الأحلام الذى خرج من أجلها فى ثورة ٢٥ يناير؟ هل فعلاً ستنعم ابنته فى العيش فى بلد يحترم كرامتها ولا يقصها كونها امرأة؟ هل سيستطيع كونه عاملاً أن يعلم ابنته ويدخلها كلية الهندسة وتصبح مهندسة قد الدنيا وتبقى رأسها برأس المهندسين اللى عنده فى هيئة المترو؟ فى الطريق سادت حالة من الاضطراب والخوف والحذر كست وجوه الكثيرين من ركاب الأوتوبيس،



فى تلك الأثناء وهو على الرصيف ليتأكد من خلوه من أى من الركاب حتى لا يتعرض أى أحد للأذى شعر بألم شديد ورأى دماً غزيراً يسيل على ملابسه